

لم يحن الوقت لإلقاء النظام الرأسمالي المحطم والذي عفا عليه الزمن في مكب التاريخ؟

(مترجم)

الخبر:

أعلن أردوغان أن الحد الأدنى الجديد للأجور قد زاد بنسبة ٣٠٪ إلى ٥٥٠٠ ليرة، اعتباراً من ١ تموز/يوليو. (وكالات الأنباء)

العلق:

في ضوء هذه البيانات، ظل الحد الأدنى الجديد للأجور أقل من ٦ آلاف و ٣٩١ ليرة تركية، والتي أعلنتها اتحاد نقابات العمال التركية مؤخراً كحد للجوع لعائلة مكونة من ٤ أفراد.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن معهد الإحصاء التركي عن تضخم المستهلك للفترة من حزيران/يونيو ٢٠٢٢. ووفقاً لهذا، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ٤,٩٥٪ في حزيران/يونيو، وأصبح التضخم السنوي ٧٨,٦٪. وفقاً لمجموعة أبحاث التضخم، ارتفع التضخم إلى ٨,٣١٪ على أساس شهري و ١٧٥,٥٥٪ على أساس سنوي في حزيران/يونيو.

من الواضح أن معدلات التضخم التي أعلنتها معهد الإحصاء التركي لم تعد تعكس الواقع. ومن المعروف أيضاً لدى الجميع أن التضخم الحقيقي في أسعار السوق والبقالة والبازار يقترب من ٢٠٠٪. كما شهد الناس أن ملصقات الأسعار تتغير يوميا تقريبا. ينامون ويستيقظون مع ارتفاع جديد في الأسعار مع مرور الأيام.

حتى بينما معدلات التضخم الرسمية التي أعلنتها معهد الإحصاء التركي هي ٧٨,٦٪، فإن ما يسمى بالزيادة في الحد الأدنى للأجور ظلت أقل بكثير من معدلات التضخم المعلنة. إن الحكومة، التي تقول "لقد منعنا المواطنين من التغلب على التضخم" في كل منعطف، تواصل اللعب على عقل الشعب. لم تفاجئ الحكومة كالعادة وحكمت على ملايين العمال الذين يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة على الحد الأدنى للأجور، بالجوع والبيوس. وبهذا المعدل، استمرت الحكومة في القول للعمال، إذا جاز التعبير، "أنتم الفقراء، ابقوا فقراء!"

في حين إن الناس مقيدون بارتفاع الأسعار يوماً بعد يوم، تزيد أسعار المنتجات الأساسية بنسبة ٣٠٠٪، ٤٠٠٪، في الوقت الذي ارتفع سعر كل شيء ٤-٥ مرات، كما أن القوة الشرائية تتناقص يوماً بعد يوم، فإن الأجور لم ترتفع عند المستوى نفسه. هذا الفهم الملتوي والظلم قد أفقر الناس بكل يوم يمر. على سبيل المثال، كان الحد الأدنى للأجور في عام ٢٠١٢ يعادل ٤٠٦ دولارات. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٢، أصبح الحد الأدنى للأجور ٢٨٧ دولاراً!

من ناحية أخرى، في الوقت الذي تعطي الحكومة أصحاب الحد الأدنى للأجور الملاعق، فإنها توزع على النواب الكثير من المجارف. لقد ارتفع راتب النائب، الذي كان نحو ٤٠ ألف ليرة، بنحو ١٧ ألف ليرة إلى ٥٦ ألف ليرة. وارتفعت معاشات النواب من ١٨ ألف ليرة إلى ٢٥ ألفاً و ٣٨٠ ليرة. في الواقع، تسمح الحكومة للعمال والمتقاعدين بالتغلب على التضخم، وتذهب إلى النفقات حتى لا يتم التغلب على النواب بسبب التضخم. لدرجة أن يد الحكومة، التي لا ترتجف أثناء دفع مليارات الليرات ربا وأصحاب الودائع المرتبطة بالعملة من الميزانية الإضافية، تهتز أثناء تحديد الحد الأدنى للأجور. لا يمكن التصديق كيف

يمكن للحكومة، التي تحدد الحد الأدنى للأجور عند ١,٠٠٠ ليرة تركية تحت خط المجاعة، كيف يمكنها مواجهة الناس دون أي خجل!

ومع ذلك، فمن اللامبالاة الكاملة أن يتحسر دميرباغ من حزب العدالة والتنمية، الذي قال "إذا لزم الأمر، سنأكل نصف كيلو من اللحم" بعد ارتفاع أسعار اللحوم منذ فترة طويلة، على الشاشات لأنه لا يستطيع العيش براتب قدره ٤٠ ألف ليرة تركية بقوله "أشعر بالخجل، أنا مدين بالمال لمستشاري". في حين إن العمال يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة وتلبية احتياجاتهم الأساسية بـ ٥,٥٠٠ ليرة تركية، فمن الوقاحة أن نقول باعتدال لشخص يتلقى ٤٠ ألف ليرة تركية إنني لا أستطيع تلبية كلا الطرفين.

بالإضافة إلى كل ذلك، أعلنت وزارة الخزانة والمالية أنه تم التنازل عما مجموعه ٩٠,٦ مليار ليرة تركية من الضرائب مع أحدث زيادة في الحد الأدنى للأجور. وقالت وزارة الخزانة والمالية بعبارات منمنقة إنها قدمت تضحية كبيرة، كما لو أنها من جيبها الخاص. أليس هذا المبلغ الذي يعلن التنازل عنه، هو الضرائب التي يدفعها الناس؟ ما الذي تتنازل عنه؟ أليس من المال الخاص للشعب؟ ألم يقدم هذا الشعب تضحيات لسنوات؟ ألسنت أنت من جعل الضرائب التي تم جمعها من الناس متاحة لحفنة من الشركات الرأسمالية والمؤسسات المالية والبنوك؟ واشرح هذه الأرقام حتى تتمكن من معرفة ذلك. الآن أنت تدلي بمثل هذا البيان دون أي خجل أو ضبط للنفس.

منذ عام ١٩٥٠، كان لدى تركيا ست وستون حكومة. ومع ذلك، لم يتمكن أي من هؤلاء من حل مشاكل المجتمع. لقد تحمل الشعب دائما العبء الأكبر من سياساتهم الخاطئة والزائفة. لقد قاموا دائما بفوترة الناس مقابل ذلك. في جميع الأوقات، قدم الشعب تضحيات. في حين إن الحكام، الذين استفادوا من بركات الحكومة، عاشوا على سمن الأرض، فقد حكموا على الناس بالجوع والفقر في كل منعطف. وفي حين إنهم جعلوا حفنة من الأقليات سعداء وأغنياء، فقد عاش الناس حياة صعبة في فقر وجوع. إن تغيير الحكومات والوجوه لم يحل المشاكل أبدا. هذه التغييرات لم تتجاوز تغيير الوجوه وسحر العينين.

ثم أيها المسلمون، إلى متى ستوافقون على هذه الحياة البائسة؟!

إلى متى ستسمحون لهؤلاء الحكام باستغلالكم؟!

إلى متى ستنتظرون دون العمل لإعادة نظام الإسلام، الذي سيحل بشكل صحيح جميع المشاكل في الحياة، والمشاكل الاقتصادية في المقام الأول؟!

ألم يحن الوقت لإلقاء النظام الرأسمالي الديمقراطي العلماني المنهار والقديم ومصدر كل الأزمات، في مكب نفايات التاريخ؟

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

يلماز شيلك